

## ورشة عمل حول موضوع "إدارة الأماكن والحرف التراثية" البتراء، الأردن – 19/17 مايو 2010

### بحث عن الخلفية

جيرالدين شاتلارد  
زميلة في الأبحاث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (Ifpo)، عمان

### أهداف ورشة العمل:

- ستقدم ورشة العمل هذه المشاركين إلى المبادئ الأساسية لخطة إدارة تراث (HMP) متكاملة تتضمن على سبيل الذكر استخدام تكامل الأوجه السياحية لضمان الصون المستدام للتراث الثقافي وتقديم فرصة في الوقت نفسه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.
- ستعرف ورشة العمل المشاركين إلى أحدث الابتكارات في خطط إدارة التراث وتحفزهم على تطوير أوجه في خطة إدارة التراث تُترجم لاحقاً في خطة عمل قابلة للتنفيذ ضمن نشاطات مشروعهم.
- ستستخدم حالة البتراء إلى جانب أمثلة أخرى كدراسة حالة أساسية في إدارة المراكز والنصب والمواقع الأثرية التاريخية والمتاحف وتصاميم الرحلات والمسارات المدنية إلخ. من أنحاء المتوسط.
- ستخرج ورشة العمل بقائمة من التوصيات بشأن مقاربات أكثر ملائمة للاحتياجات تعمل في خدمة صياغة "مستند مرجعي".

### هدف هذا المستند وبنية:

1. تقديم موضوع التخطيط الإداري المتكامل للتراث ومسائل أخرى ذات صلة.
2. إدارة المناقشات حول:  
أ. منطق التخطيط الإداري المتكامل للتراث وأساسه.  
ب. فوائد مقارنة البتراء.
3. تقديم برنامج ورشة العمل وخطوات العمل.

### 1. لماذا التخطيط الإداري المتكامل للتراث؟

#### ما هي الأماكن والحرف التراثية؟

يمكن تعريف التراث الثقافي على أنه ميراث الموارد المادية المتقلة وغير المتقلة والصفات المميزة غير المادية لمجموعة أو مجتمع ما مورثة من أجيال سابقة وما زالت قائمة في الحاضر وتُخصّص لفائدة الأجيال المستقبلية.

ويتضمن التراث الثقافي الملموس أو المادي المباني والأماكن التاريخية والنصب (التراث غير المتقل) والحرف (التراث المتقل) إلخ، التي تُعتبر جديرة بالحفاظ عليها للمستقبل. وهي تضمّ أغراضاً هامة في الآثار أو الهندسة أو العلوم أو التكنولوجيا في ثقافة معينة. يتضمنّ التراث أيضاً مناظر ثقافية (خصائص طبيعية قد تتمتع بصفات مميزة ثقافية).

يمكن للأماكن والحرف التراثية أن تحتوي على عنصر غير ماديّ كما وهي مربوطة بالقيم والعادات والتقاليد المنقولة شفويًا والمعتقدات والخرافات في ثقافة ما وبالتالي بالهوية الجماعية لمجتمع صغير معين.

أيّ تراث ثقافي، وبالأخصّ المواقع والحرف التراثية، لديه قيمة اقتصادية بالأخصّ كعنصر هامّ في مجال السياحة في بلد ما يجذب (في بعض الأوقات أعداداً هائلة من) الزائرين المحليين والدوليين. غير أنّ التراث مورّد غير متجدّد يحمل جيلنا الحاضر مسؤولية الحفاظ عليه واستخدامه بشكل مستدام.

ومن المتفق عليه عموماً اليوم أنه يمكن في بعض الأحيان التنازع على تراث ما أو تعريفه أو تملكه من قبل مجموعات عدّة. وما يعتبره جيلاً أو مجموعة معينة تراث ثقافي قد يرفضه الجيل التالي أو مجموعة أخرى. لذلك، ما من توافق سهل على ما الذي يشكل التراث في سياق محدّد. يفرض هذا الواقع تحدّ في الحفاظ على التراث بما أنّ المجموعة التي لا تملك موقعاً أو حرفة ثقافية ما تكون أقلّ ميلاً إلى دعم الجهود الأيلة إلى الحفاظ عليها. ومن المبرر أنّ الاختصاصيين في التراث يعتبرون أنّ زيادة القيمة الرمزية و/أو الاقتصادية التي يسديها الناس لموقع أو حرفة ثقافية ما هو طريقة فعالة لكسب دعمهم في جهود المحافظة عليها.

لذلك، فإنّ كفاءة زيادة حسّ الملكية أو التملك عند أصحاب العلاقة المحليين تكمن في جوهر اكتساب دعم أوسع في الحفاظ على التراث ويجب بالتالي أن تشكل جزءاً من أيّ خطة إدارة تراث متكاملة. ومن العوامل التي تزيد من تملك السكان المحليين للمواقع الثقافية: الإشراف الفعال لأصحاب العلاقة المحليين في اتخاذ القرارات وعمليات التخطيط، وتحسين الفوائد الاقتصادية التي تتأتى عن الموقع واحترام القيم والمعاني التي تربطها مجموعات محلية متنوّعة بالموقع.

### إجراءات إدارة التراث وأهدافه

إنّ إدارة التراث أداة في تطوّر مستمرّ تُستخدم لتوجيه حماية المواقع الطبيعية والثقافية والنصب المرتبطة بها والبنى والأغراض والمناظر وصونها وإدارتها.

وتتمتع خطط إدارة التراث بأهمية خاصة في المواقع التراثية العالمية وفي أي موقع تراثي آخر. وتنصّ السياسة الحالية لاتفاقية التراث العالمي على أنّ المواقع كلها المرشحة لإدراجها على القائمة يجب أن تحظى بخطة إدارة، غير أنّ تلك المدرجة أصلاً على القائمة عليها أن تطوّر واحدة<sup>1</sup>. وقد بات واضحاً أنّ تلك المواقع التي تتمتع بخطة إدارية مدروسة للتراث هي فقط القادرة على مراقبة التغيرات، أكانت إيجابية أم سلبية، وعلى النجاح في المحافظة على معاييرها.

وتذهب خطة إدارة التراث المتكاملة إلى ما بعد الحماية وهي تشمل الحماية والمحافظة والصيانة وإعادة التأهيل والتزيم والعرض والاستخدام بما فيه في السياحة والدمج في الاقتصاد المحلي والممارسات التجارية. وتهدف عملية الإدارة المتكاملة إلى الجمع وتحقيق التوازن بين:

- الحماية؛
- المحافظة؛
- العرض والترويج؛
- أبعاد متعدّدة تراثية ترتبط بالموقع أو الحرفة نفسها (مادية وغير مادية)؛
- إدارة السياحة المؤقلمة؛
- علاقة الموقع بالاقتصاد والمجتمعات المحيطة به؛
- ظروف اجتماعية واقتصادية محسنة في المجتمعات؛
- احترام قيم تنوّع الهويات الثقافية.

إنّ خطة إدارة التراث المتكاملة عملية مشاركة مستمرة تحتاج إلى المتابعة والتحديث بشكل منتظم. وثمة مقاربات مختلفة لخطة إدارة التراث المتكاملة التي يمكن اعتمادها وأقلمتها مع احتياجاتٍ محدّدة وسياقاتٍ محلية بالتركيز على مشاركة المجتمع كعامل

<sup>1</sup> <http://www.international.icomos.org/publications/93touris3.pdf>

أساسي في نجاح صياغتها وتنفيذها.

## مبادئ حماية الأماكن والحرف التاريخية والمحافظة عليها

اعتمد المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) ميثاق البندقية في العام 1965<sup>2</sup>. يشترع هذا الميثاق المبادئ التي توجه حماية الأماكن ويحدد معايير دولية للمحافظة على التراث. وهو يشدد على أهمية جمع توثيق دقيق عن أي تدخل، بهدف احترام النسيج الأصلي، وأهمية مساهمات الحقبات كلها في طابع المبنى وصيانة المباني التاريخية لغايات مفيدة اجتماعياً. كما ويوجز الميثاق العقيدة الأساسية لما بات اليوم مقبولاً كمقاربة ملائمة للتعامل بمصطلحات فلسفية مع المباني التاريخية.

تبعاً لتوصيات ICOMOS في ما خصّ تحضير ميثاق يناسب كل بلد على حدة بثقافته وتقاليده، جاءت بعد ميثاق البندقية معايير عدّة أخرى ومواثيق وتوصيات واتفاقيات رسمية ذات صلة بالمحافظة على المباني المرتبطة بمهمة صون المواقع. ومن شأن هذه كلها أن توفر توجيهاً لا يقدر بثمن للمزاولين العاملين في مجال حماية المباني وهي إطارٌ ضروري للممارسة الجيدة في حماية البيئة التاريخية وتعزيزها. ومن أهم ما يحظى بموافقة ICOMOS من بينها:

وثيقة واشنطن حول حماية المدن والمناطق التاريخية<sup>3</sup> (1987) التي تنظر في مبادئ رئيسية للتخطيط للمناطق المدنية التاريخية وحمايتها.

ميثاق حماية التراث الأثري وإدارته<sup>4</sup> (1990) الذي ينظر في موضوع علم الآثار تحت العناوين التالية: التعريفات، وسياسات الحماية المتكاملة، والتشريعات، والمسح، والصيانة والحماية، والعرض، وإعادة الإعمار، والتعاون الدولي.

وتجدر الإشارة إلى ما سبق:

- وثيقة السياحة العالمية<sup>5</sup> (1976) التي تدرس الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة الثقافية على النصب والمواقع التاريخية وتطرح أسس دمج الموجودات الثقافية في التخطيط الاجتماعي والثقافي مع احترام التراث الثقافي في الوقت نفسه.
- ميثاق بورا للحفاظ على الأماكن ذات الأهمية الثقافية<sup>6</sup> (ميثاق ICOMOS الأسترالي، 1981) الذي يتضمن قائمة شاملة من تعريفات موضوعات كالمكان والنسيج والمحافظة والصيانة والصون والترميم وإعادة الإعمار والأقلمة والاستخدام الملائم. كما أنه يقدم مفهوم الأهمية الثقافية، بـ "القيمة الجمالية أو التاريخية أو العلمية أو الاجتماعية عند أجيال الماضي والحاضر والمستقبل"، ويتطلب أن يتم تعريف ذلك في كل مكان على حدة، وأن توضع خطط المحافظة وتُبرر قبل أي تدخل. كما يكمل بوصف لمبادئ وعمليات المحافظة المقصود منها أن تكون تعريفاً للممارسة الجيدة. ومع أن هذا الميثاق طور لوائح المتطلبات الأسترالية المحلية، غالباً ما يُشار إليه أيضاً كميّار ممارسة في سياقات أخرى.

ويجب أن يُنظر إلى المواثيق والمعايير على أنها توفر المبادئ التوجيهية لقولية استجابة ملائمة لمسائل محافظة معينة، وليس كوصفات طبية فورية وشاملة. وتشكل العوامل التالية أساس معظم الوثائق:

- تحليل شامل للمكان: تاريخي وعلمي؛
- توثيق دقيق؛
- حدّ أدنى من التدخل في النسيج التاريخي، أفي النصب كان ذلك أم في بقاياها؛
- احترام مساهمات الحقبات كلها؛
- الحفاظ على الأصالة<sup>7</sup>؛

<sup>2</sup> [http://www.icomos.org/venice\\_charter.html](http://www.icomos.org/venice_charter.html)

<sup>3</sup> [http://www.international.icomos.org/charters/towns\\_e.htm](http://www.international.icomos.org/charters/towns_e.htm)

<sup>4</sup> [http://www.international.icomos.org/e\\_archae.htm](http://www.international.icomos.org/e_archae.htm)

<sup>5</sup> [http://www.icomos.org/tourism/tourism\\_charter.html](http://www.icomos.org/tourism/tourism_charter.html)

<sup>6</sup> <http://australia.icomos.org/burra.html>

<sup>7</sup> انظر إلى إعلان نارا حول الأصالة في التوجيهات التشغيلية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي <http://whc.unesco.org/archive/opguide08-en.pdf>

- شرط اعتماد وجهة نظر شمولية للبيئة التاريخية.

وقد روجت أيضاً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لاتفاقيات متعدّدة وصكوك أخرى لحماية التراث الثقافي. وفي ما يلي مجموعة مختارة منها:

- توصيات بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على المستوى الوطني<sup>8</sup> (1972) التي تعرّف مصطلحات التراث الثقافي والطبيعي وتوفّر نظرة بعيدة المدى للمبادئ العامة وتنظيم الخدمات والتدابير الوقائية في إطار السياقات المالية والإدارية والعلمية والتقنية.
  - اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي<sup>9</sup> (1972) التي قدّمت مفهوم مواقع التراث العالمي.
  - التوصيات المتعلقة بحماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر<sup>10</sup> (1976) التي وقرت مجموعة شاملة من المعايير والمبادئ من أجل الحفاظ على البيئة التاريخية.
- تعتمد هذه الوثائق مقاربة محافظة لصون الأماكن التاريخية. ومع أنّها تُدرّك أنّه يجب النظر في مجموعة واسعة من القيم واحترامها، هي تشدّد على مبدأ الحاجة إلى المحافظة على نزاهة البنى التي ما زالت قائمة.
- أمّا التراث غير الماديّ، فهو معرّف في اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي<sup>11</sup> (2003). هذه الاتفاقية، مع أنّها ليست معنيّة بالمرتبة الأولى بالمواقع والحرف التراثية، هي تعترف بأهميّة القيم غير المادية المتعلقة بالتراث الماديّ.

## أيّ قيم يجب النظر فيها؟

من المسائل المهمّة في الإدارة، في الواقع، أنّ تعريف التراث وإدارته يعتمدان على وجهات نظرنا وقيمنا. في الماضي، كانت التقييمات المستندة إلى القيم تأخذ في الاعتبار القيمة التاريخية فقط للموقع أو الحرفة (النصب التاريخية) وسياقها، في حين أنّ مبادئ الإدارة الجديدة المستندة إلى القيم هي أكثر شمولية بكثير في مقاربتها لتقييم قيم أحد الموجودات الثقافية. ويدرك مديرو التراث بالأخصّ بشكل متزايد أنّه ليس من الكافي إدارة التراث الملموس على أنّه موردٌ ثقافي واقتصاديّ فحسب بمعزلة عن الناس الذي همّ "ملاك" التراث وأولئك الذين يأتون لزيارته.

ومن أولى القواعد التي يجب اتباعها في التخطيط للمحافظة هي بالتالي تحليل القيم المختلفة التي ترتبط بالموقع. لمن يُعتبر هذا المكان مهمّاً ولماذا؟

## • القيمة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من القيم الاقتصادية:

- قيمة الاستخدام المباشر (المدمّرة، كمثل السياحة، الإيجار وإعادة الاستخدام، الهدم والإزالة، إلخ)؛
- قيمة الاستخدام غير المباشر أو قيمة عدم الاستخدام (الوراثية، والمناظر الجمالية والفاتنة، والقيمة التذكارية، إلخ)؛
- قيمة الخيار (أن يُترك موقع لملاكه المستقبليين من دون استخدامه).

يمكن للتراث أن يكون مصدر قوّة لتوليد الإيرادات والنمو الاقتصاديّ على المستويين المحليّ والقوميّ، وبخاصّة من خلال السياحة والنشاطات الأخرى ذات الصلة. غير أنّ إدارة التراث تقضي بأكثر بكثير من زيادة إمكانيّة دخول الزائرين إلى الأماكن التراثية مقابل المال. فهي أيضاً متعلّقة بالقيم الأخرى ووظائفها الاقتصادية وبكيفية توزيع الإيرادات السياحية على مجموعة متنوّعة من أصحاب العلاقة (السلطات القومية والمحلية وقطاع السياحة، إلخ). وعلى السكان المحليين وباستخدام إيرادات السياحة لغايات المحافظة على التراث. وهي أخيراً تتعلّق بتعزيز الوعي بشأن القيمة التراثية للموقع والحاجة إلى استخدامه بشكل مستدام والمحافظة عليه.

<sup>8</sup> <http://www.icomos.org/unesco/national72.html>

<sup>9</sup> <http://whc.unesco.org/en/conventiontext>

<sup>10</sup> <http://www.icomos.org/unesco/areas76.html>

<sup>11</sup> <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001325/132540e.pdf>

مجرد تواجدها يحميها بحماية وعرض جيد يعود بإيرادات غير مباشرة إضافية للسكان المحليين والاقتصاد الذي يحيط به. فيزيد الموقع التراثي الذي يتمتع بسمعة جيدة وبتأثير إيجابي قيمة السوق للإنتاج المحلي الذي يستفيد من سمعة الموقع الحسنة.

#### - القيمة للزوار

أنواع مختلفة من الزوار تحقروا قيم وتوقعات مختلفة في ما يتعلق بالأمكان التراثية. ويمكن هذه القيم أن تكون شخصية أو جماعية، وأن ترتبط بدلالة المكان التاريخية أو الثقافية، وبخاصة في مواقع التراث العالمي التي تتمتع بـ"قيمة عالمية بارزة بالنسبة إلى البشرية". كما وإن التوقعات الجمالية والمقالي البيئية المتزايدة تشكل أيضاً جزءاً من قيم الزوار. ومن القيم الأخرى المرتبطة بالمواقع التراثية، وبخاصة للزوار المحليين، تكون أحياناً الفخر الوطني. ولذلك، فإن مطابقة هذه القيم والتوقعات مع التجربة الفعلية التي يحظى بها الزوار في الأماكن التراثية تشكل تحدياً على خطة إدارة التراث أن تنظر فيه مطولاً. إن صيانة الموقع وحمايته، إلى جانب تفسيره أموراً هامة في توفير تجربة سياحية ذات نوعية جيدة وإشراك السياح في جهود المحافظة.

#### - القيمة بالنسبة إلى السكان المحليين

تتمتع المواقع التراثية عادةً بمعان محلية وهي ترتبط بالتراث غير المادي وبهويات السكان المحليين الذين يسكنون فيها أو حولها، حيث غالباً ما تصبغ مجموعات محلية مختلفة الموقع نفسه بمعان مختلفة. ويمكن للمعاني المحلية المخصصة لموقع ما أن تختلف اختلافاً كبيراً عن المعاني التي يعطيها الأكاديميون والسلطات القومية وقطاع السياحة. وغالباً ما يواجه السكان أيضاً خسارة الطريقة التي كانوا يستخدمون بها الموقع قبل أن يصبح متعارفاً عليه كمكان تراثي وقبل أن يُطور لغايات سياحية. وغالباً ما تسفر خسارة القيم الرمزية والاقتصادية للمواقع عند السكان المحليين عن مقاومة لجهود المحافظة عليها. ولهذا السبب، يجب احترام القيم المحلية ودمجها في التخطيط الإداري، باتباع مبادئ اتفاقية اليونسكو بشأن المحافظة على تنوع التعبير الثقافي والترويج له<sup>12</sup> (2005).

## 2. أ. منطق خطة إدارة التراث المتكاملة وأساسها

في سياق التنمية السياحية، يمكن تلخيص أهداف إدارة التراث المتكاملة بالحفاظ على علاقة توازن بين:

- شمولية التراث؛
- هوية التراث وقيمه الثقافية للسكان المحليين؛
- قيم الزوار وتوقعاتهم؛
- التنمية الاقتصادية المستدامة وفوائدها للأطراف المعنية كلها.

### المنهجيات والأدوات

ثمة مقاربات مختلفة لخطة إدارة التراث يمكن اعتمادها وأقلمتها مع احتياجات معينة وسياقات محلية بالتركيز على مشاركة المجتمع كعامل أساسي في نجاح صياغتها وتطبيقها. سنقدم منهجية شاملة وأدوات محددة في اليوم الأول من ورشة العمل.

باختصار موجز، تدور منهجية تطوير أحدث خطط إدارة التراث حول:

- النظر في الموقع وعلاقته بالأرض التي هو فيها كوسيلة لتعزيز الموارد وتوفير حماية أفضل.
- تطوير فهم شامل للعناصر كلها التي تؤثر في الموقع أو الحرفة التراثية.
- توفير عملية مشاركة من خلال الإشراك المبكر للمعنيين كلهم والمتابعة والتحديث بشكل منظم.

مكونات عدة لخطة إدارة التراث الشاملة يجب النظر فيها كل على حدة وفي علاقتها مع بعضها:

- معرفة وتوثيق علمي حول الموقع؛
- الصيانة والمحافظة؛
- الاستخدام السياحي؛

- الاستخدامات غير المدمرة؛
- تحديد القيم؛
- القوانين والأنظمة؛
- الإطار المؤسسي؛
- البنية التحتية والتنمية المدنية.

ومن الأدوات المستخدمة لتسهيل فهم هذه المكونات المتنوعة:

- قوائم الجرد؛
- المسح والتوثيق؛
- الأدوات التكنولوجية الجديدة؛
- التحليل الرباعي (SWOT).

## 2.ب. دراسة حالة خطة إدارة التراث في البتراء

في العام 1985، أصبحت البتراء واحدًا من المواقع المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، إقراراً بتراثها الثقافي والطبيعي الفريد ما يلزم الأردن بحماية وصون معالمها المادية لمتعة الأجيال المستقبلية وثقافتها ومفخرتها.

إلى جانب التراث التاريخي والأثري، لمنطقة البتراء أيضاً دلالة هامة بفضل نظامها البيئي الفريد والمتنوع وتشكلات الحجر الرملي الجيولوجية فيها.

فضلاً عن ذلك، إنّ المساحة الثقافية المخصصة للبدو الذين يسكنون في محيط الموقع أدرجت في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي للعام 2005.

### إدارة التراث في البتراء: أين نحن اليوم؟

لطالما أشار الخبراء إلى عددٍ من التحديات في حماية موقع البتراء. ونذكر بإيجاز في ما يلي أبرز التحديات المتعارف عليها:

- زيادة عدد الزوار وتطوير البنية التحتية والنشاطات التجارية داخل الموقع وخارجه. مشكلة التجهيز المتعاظمة والنشاطات السياحية غير المضبوطة.
- غياب نظرة شاملة وفهم لتراث البتراء لتنظيم زيارات جيدة النوعية وتنظيمها وزيادة مدة بقاء الزوار في الموقع.
- نمو عدد السكان والتمدين المتسارع، وبخاصة في وادي موسى وأمّ صيحون.
- مصالح المعنّيين من مؤسساتٍ وسكانٍ محليين التي لا تكون دائماً منسجمة، بل غالباً ما تكون متنافسة مع بعضها وقد قادت إلى خلافات.
- البعد الاجتماعي ودمج المعنّيين والسكان المحليين في حماية الموقع وإدارته، وفي استخدامه والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولطالما كانت إدارة المواقع موضع قلقٍ لأكثر من أربعين عاماً، هذه الفترة التي شهدت البتراء في خلالها تعاقباً لخطط الإدارة التي لم تطبق أيّ واحدة منها على أكمل وجه:

1. "الخطة الأساسية لحماية واستخدام متنزه البتراء القومي" الصادرة عن المتنزه القومي الأمريكي في العام 1968 والتي غابت عنها المشاركة المنظمة للمعنّيين الأردنيين.
2. "خطة إدارة متنزه البتراء القومي" الصادرة عن اليونسكو في العام 1994؛
3. التحليل والتوصيات لإدارة لموقع التراث العالمي البتراء" الصادر على الولايات المتحدة/ICOMOS في العام 1996.
4. الخطة التشغيلية الصادرة عن خدمة المتنزهات القومية الأمريكية في العام 2000.
5. "خطة إدارة المناطق الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في العام 2010.

كما وأن الحكومة صادقت على الاستراتيجية الوطنية للسياحة في العام 2004. جعلت هذه الاستراتيجية من السياحة الأثرية ركيزتها. غير أنّ ذلك كله تمّ في غياب استراتيجية وطنية لإدارة تراث الأردن الأثري وصونه.

في العام 2009، أعدّ جلالة الملك عبدالله الثاني بنية إدارية جديدة للبتراء. تخضع سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، بمقرّها الأساسي في وادي موسى، بشكل مباشر لرئيس الوزراء ولها سلطة تنظيمية. ويقضي جزءٌ من مهمتها بالمشاركة في تطوير المجتمع المحلي وفي تطوير استراتيجية شاملة وتوجيهات محددة لحماية المواقع الأثرية وصيانتها وأعمال المحافظة عليها بالاشتراك مع قسم الآثار. ويُمثل هذا التطوير خطوة تُعدّ الأولى من نوعها لحلّ مسألة قديمة حول إدارة التراث في البتراء.

### 3. برنامج ورشة العمل وإجراءات العمل

ضمن السياق المذكور أعلاه، تهدف ورشة العمل هذه إلى المساهمة بأحدث المقاربات في التخطيط الإداري المتكامل للتراث والخروج بتوصيات يمكن استخدامها في البتراء وفي أماكن وحرف تراثية أخرى في المنطقة المتوسطية. استناداً إلى هذه الأهداف، سنُظّم ورشة العمل كالتالي:

**اليوم الأول:** سُنكرس الجلسة الصباحية لعروضاتٍ من خبراءٍ سوف يقدّمون منهجيات وأدوات ومقاربات في التخطيط الإداري للتراث، بما فيه معايير وتوجيهات اتفاقية التراث العالمي والتحليل الرباعي (SWOT) في ما يتعلّق بإدارة التراث من وجهة نظر سياحية. أمّا فترة بعد الظهر، فستتضمّن عروضاتٍ حول مسائل محدّدة ذات صلة بالأوجه القانونية لإدارة التراث، وبالأخصّ بقوائم الجرد ونظم النحطي وإعادة التأهيل المدنيّة؛ والمحافظة والحماية؛ والمسح والتوثيق. بعد استراحة تناول القهوة، سيُختّم اليوم بمناقشة عامّة (5-6 بعد الظهر) على ضوء أمثلة من مشاريع للتراث الأوروبي المتوسطي EH 4.

**اليوم الثاني** سيُخصّص للبتراء كدراسة حالة. بدءاً في صالة الاجتماعات، سيحدّد عرضان سياق العمل:

- تاريخ البتراء وتراثها (الثقافي والطبيعي)
- مثال عن خطة مقترحة من مهندسي إدوارد كالينن (مكاني)

سيبتع ذلك زيارة للموقع (10 صباحاً إلى 4 بعد الظهر تتخلله وجبة غداء خفيفة) حيث سنقدّم المواضيع التالية في الموقع:

- تكنولوجيا المسح بالليزر الثلاثية الأبعاد: مرحلة تدريبية أولية
  - استخدام الموقع والعلاقة بين الموقع والأرض التي هو فيها
- بالعودة إلى صالة الاجتماعات، سيُختّم النهار مع عرض حول "الاستطلاع مقابل المسح: من بيانات إلى معرفة". وسيُختّم اليوم بعشاءٍ جماعيّ.

**اليوم الثالث** سيبدأ بمناقشة جماعية حول المواضيع الأربعة المرتبطة بإدارة تراث البتراء؛ كلّ مجموعة ستدعى إلى تطبيق منهج التحليل الرباعي (SWOT) على المواضيع التي تمّت مناقشتها:

- إدارة السياحة وعرضها
- المحافظة
- التخطيط المدنيّ: الموقع في الأرض التي هو فيها
- الإدارة ككلّ والمترتبات الاقتصادية.

ينبع ذلك إيجازاً عن النتائج التي خلّصت إليها المناقشات الجماعية وسيتمّ الخروج باستنتاجات وتوصيات في جلسة يحضرها كلّ المشاركين من شأنها أن تكون ختاماً لورشة العمل.

وسيُنظّم غداء وداع في الجامعة قبل الانطلاق إلى عمّان.